الأمم المتحدة

E/CN.17/2011/12

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
21 January 2011
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة

الدورة التاسعة عشرة

٢-١٣ أيار/مايو ٢٠١١

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ

٢٠١٠-٢٠١١ - دورة السياسات

أولويات عمل المجموعات الرئيسية فيما يتعلق النقل والمواد الكيميائية وإدارة النفايات والتعدين، والإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة**

مذكرة من الأمانة العامة

١ - دعت خطة جوهانسبرغ للتنفيذ التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة(١) ومقررات الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة(٢) إلى تعزيز إشراك المجموعات

* E/CN.17/2011/1.

** لا تمثل الآراء ووجهات النظر المعرب عنها في هذه المذكرة بالضرورة آراء ووجهات نظر الأمم المتحدة.

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ٩ (E/2003/29).

260111 130111 10-70248 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الرئيسية ومشاركتها في أنشطة اللجنة، وكذلك في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣]، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٤]، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

٢ - وقرر مكتب الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة مواصلة البناء على الممارسات القائمة على المشاركة المتبعة في الدورات السابقة للجنة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[٥] وذلك بدعوة المجموعات الرئيسية إلى تقديم آرائها خطيا كأساس للمشاركة في جولات الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين وفي المناقشات التفاعلية في الدورة التاسعة عشرة للجنة.

٣ - وقد استرشدت المجموعات الرئيسية في تنظيم مدخلاتها ومساهماتها في الدورة التاسعة عشرة للجنة بالممارسات المتبعة في الدورات السابقة من خلال فريق توجيهي يختار نفسه بنفسه ويتكون من الشركاء المنظمين من منظمات الشبكة التي تمثل المجموعات الرئيسية التسع[٦]. والشركاء المنظمون هم: عن المرأة، منظمة المرأة في أوروبا من أجل مستقبل مشترك، والطائفة البهائية الدولية، وأصوات الأمهات الأفريقيات، ومجلس هولندا للمرأة/فرع الاتحاد الدولي للمرأة؛ وعن الأطفال والشباب؛ تجمع الشباب التابع للجنة التنمية المستدامة؛ وعن الشعوب الأصلية، ومنظمة طبطيبا، والمركز الدولي للشعوب الأصلية لبحوث السياسات والتعليم، وشبكة الشعوب الأصلية للدفاع عن البيئة، وعن المنظمات غير الحكومية، شبكة قضايا التنمية المستدامة (من خلال التحالف الشمالي من أجل الاستدامة، والمنظمة الدولية للمستهلكين، ومعهد الدراسات الأمنية)، وعن السلطات المحلية، والمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية - والحكومات المحلية لتحقيق الاستدامة؛ وعن العمال والنقابات العمالية، الاتحاد الدولي لنقابات العمال والمجلس الاستشاري لنقابات العمال التابع

---

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبات)، المجلد الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٤) قرار الجمعية العامة دإ-١٩/٢ المرفق.

(٥) أصبحت مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في دورات اللجنة جزءاً نموذجياً من برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة في دورتها السادسة عن طريق بدء الجزء المتعلق بالحوار استجابة لقرار الجمعية العامة دإ-١٩/٢ الذي يوصي بأن تعزز اللجنة تفاعلها مع ممثلي المجموعات الرئيسية، من خلال زيادة وتحسين استغلال جلسات الحوار المركزة. وتم الاعتراف بالأجزاء المتعلقة بالحوار التي بدأت عام ١٩٩٨ كنموذج فريد قائم على المشاركة لإجراء حوار حقيقي وعلى نحو فعال بين المجموعات الرئيسية والحكومات بشأن مسائل محددة تتعلق بالتنمية المستدامة.

(٦) يحدد الباب ٣ من جدول أعمال القرن ٢١ أن المجموعات الرئيسية تتكون من المرأة، والأطفال والشباب، والشعوب الأصلية، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية، والعمال ونقاباتهم، وقطاع الأعمال والصناعة، والأوساط العلمية والتقنية، والمزارعين.

لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وعن قطاع الأعمال والصناعة، غرفة التجارة الدولية، والمجلس الدولي للرابطات الكيميائية، ومجلس الولايات المتحدة للأعمال التجارية الدولية؛ وعن المزارعين، المجلس الدولي للعلوم والاتحاد العالمي للمنظمات الهندسية، عن الأوساط العلمية والتكنولوجية؛ والاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين. وعمل هؤلاء الشركاء المنظمون على تيسير إعداد أولويات عمل المجموعات الرئيسية في المجالات المواضيعية لهذه الدورة للجنة، والتي ترد في مرفق هذه المذكرة.

٤ - وتورد هذه الوثيقة مساهمات المجموعات الرئيسية في المناقشات المتعلقة بخيارات السياسة العامة والإجراءات الممكن اتخاذها للتعجيل بالتنفيذ. وتستند الوثيقة إلى ورقات المناقشة التي أعدتها المجموعات للدورة الثامنة عشرة للجنة، والتي قدمت فيها وجهات نظرها عموما بشأن حالة تنفيذ الالتزامات المتصلة بالمسائل الموضوعية المدرجة في جدول الأعمال، بما في ذلك الإشارة إلى المواضيع الشاملة لعدة قطاعات، والنجاحات التي تحققت والتحديات التي صودفت في التنفيذ والمساهمات العملية[٧]. وتعرض الوثيقة الآراء المتعلقة بالسياسة العامة والحلول المقترحة لكي ينظر فيها مقررو السياسات خلال مداولاتهم، وستكون بمثابة نقطة انطلاق لمشاركة المجموعات الرئيسية في الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي وفي الدورة التاسعة عشرة للجنة. وفي حين أن المجموعات الرئيسية تختلف حول تحديد الاحتياجات التي يتعين تلبيتها وأوجه التآزر التي يمكن اعتمادها، فإنها تتفق على عدد من المسائل، بما في ذلك على الدور الأساسي الذي تضطلع به كشركاء حقيقيين في دعم الجهود المشتركة لتحقيق التنمية المستدامة.

(٧) ترد ورقات المناقشة التي أعدتها المجموعات الرئيسية من أجل الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة في الوثيقة E/CN.17/2010/11 والوثيقة E/CN.17/2010/11/Add.1-9، وهي متاحة على الإنترنت في الموقع: http://www.un.org/esa/dsd/resources/res_docucsd_18.htm.

المرفق

المحتويات

الصفحة

أولا – المرأة ٥

ثانيا – الأطفال والشباب ٩

ثالثا – الشعوب الأصلية ١٣

رابعا – المنظمات غير الحكومية ١٧

خامسا – السلطات المحلية ٢١

سادسا – العمال والنقابات العمالية ٢٥

سابعا – قطاع الأعمال والصناعة ٢٩

ثامنا – الأوساط العلمية والتكنولوجية ٣٤

تاسعا – المزارعون ٣٨

أولا – المرأة

١ – يعد تكامل السياسات خطوة أساسية نحو تحقيق التنمية المستدامة. وتركز هذه الورقة على الصلات المتبادلة والقضايا الشاملة لعدة قطاعات ووسائل التنفيذ. وتدعو المرأة إلى أن تكون أهداف التنفيذ محددة زمنيا وواضحة المقاصد، على نحو يؤدى إلى اتفاقات ملزمة، كاختتام لسنة السياسات للجنة التنمية المستدامة، لكفالة القيام بعمل حقيقي.

ألف – القضايا الشاملة لعدة قطاعات

الاتساق في التنفيذ

٢ – تدعو النساء إلى الاتساق في تنفيذ السياسات والبرامج. فالنتائج والالتزامات السابقة المنبثقة من مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ودورات لجنة التنمية المستدامة، والأهداف الإنمائية للألفية لا يجري تنفيذها بشكل ملائم، وليس هناك ما يكفي من الاتساق في تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

٣ – وقد خلص مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية إلى نتيجة مفادها أن المرأة هي أساس التنمية وأن الهدف ٣ (تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)، يتطلب اهتماما خاصا. ويعتبر تمثيل المرأة ناقصا في عمليتي اتخاذ القرارات والتخطيط وتفتقر إلى المشاركة فيهما. وينبغي إيلاء الاهتمام لحصول المرأة على التعليم والمعلومات والتدريب ولدعم المنظمات النسائية. وتحث المرأة جميع الحكومات على تنفيذ التوصيات والمعاهدات والاتفاقيات الحالية المتعلقة بوضع المرأة. وهي تحث منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء على إنشاء الآليات اللازمة لتعزيز الاتساق بين لجنة التنمية المستدامة ولجنة وضع المرأة.

الأهداف الجنسانية

٤ – تعتبر مشاركة المرأة بنسبة ثلاثين في المائة في عمليات اتخاذ القرارات كحد أدنى لضمان المشاركة الكاملة. وتدعو المرأة الحكومات إلى السعي إلى مشاركة المرأة بنسبة ٥٠ في المائة على جميع مستويات اتخاذ القرارات ودعم هذا الهدف عن طريق اتخاذ تدابير للتنفيذ كوضع الميزانيات على نحو يراعي المنظور الجنساني، وبناء القدرات وتعزيز المهارات القيادية للمرأة. وينبغي أن تكون مؤشرات المساواة بين الجنسين وجمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس جزءا من برامج الرصد والتقييم للبرامج، وأن تستخدم لتحسين السياسات.

الحصول على المعلومات والعدالة

٥ - تعترف المبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (مبادئ ريو) وفي الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية أرهوس) بالحق في الحصول على المعلومات، بما في ذلك حق الحصول على معلومات دقيقة وشفافة عن المنتجات، مما يمكن المستهلكين من اتخاذ قرارات مستنيرة. ويعتبر الحصول على معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب أمرا ضروريا للمشاركة الفعالة في التنمية المستدامة. وينبغي اعتماد الاتفاقات المعترف بها دوليا، مثل اتفاقية آرهوس، كمبادئ توجيهية ملزمة عالميا.

الوصول إلى آليات التمويل

٦ - تقتضي التنمية المستدامة مشاركة جميع الأطراف الفاعلة، بما في ذلك المرأة، مشاركة كاملة. ومع ذلك، فإن آليات التمويل الحالية مثل آلية التنمية النظيفة ومرفق البيئة العالمية تركز في معظم الأحيان على مشاريع واسعة النطاق تتسم بعدم الكفاءة ولا يمكن للمرأة والمشاريع التي تديرها المجتمعات المحلية أن تصل إليها بسهولة، وذلك بسبب البيروقراطية والاستثمارات الأولية المرتفعة. وتحث المرأة الحكومات والمؤسسات المالية على العمل مع المنظمات النسائية لتصميم الآليات المالية التي يمكن للمجتمعات المحلية والأسر المعيشية الوصول إليها مباشرة.

باء - التعدين

٧ - يؤدي كثير من أنشطة التعدين إلى تدمير سبل العيش والبيئة. وقد تسبب تعدين اليورانيوم بوجه خاص في ظلم كبير للشعوب الأصلية التي يتم استخراج معظم اليورانيوم من أراضيها، التي أصبحت غير صالحة للسكن. وتدعو المرأة الحكومات إلى وضع إطار للأمم المتحدة للتعدين المستدام يضم محكمة/هيئة للامتثال الدولي ويشترط على شركات التعدين أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن التبعات البيئية وعن صحة العمال والمجتمعات المجاورة أثناء أنشطة التعدين وبعدها على حد سواء. وينبغي أن لا يترك للحكومات المضيفة تحمل تكاليف تركة المناجم.

٨ - وطالما أن إصلاح الأضرار الناجمة عن نفايات التعدين وتنظيفها، وعن تعدين اليورانيوم بوجه خاص، ليس مضمونا، فإنه ينبغي للحكومات أن تفرض وقفا على افتتاح مواقع جديدة للتعدين. وفيما يتعلق بأنشطة التعدين غير المستدامة التي يجب إغلاقها (مثل الأسبستوس والفحم)، ينبغي كفالة توفير فرص عمل مستدامة وتأمين عمل مؤقت لائق

للسكان المحليين بعد إغلاق المنجم. وتهيب المرأة بالحكومات أن تعمل على وضع خطة عالمية وإنشاء صندوق عالمي لتنظيف النفايات المشعة الناجمة من تعدين اليورانيوم، بما في ذلك من مساهمات قطاع التعدين. وتهيب المرأة بالحكومات أن تقوم بإنشاء منظمة مستقلة للمراقبة، لرصد جميع عمليات استخراج اليورانيوم والنفايات.

جيم – النفايات

٩ – تهيب المرأة بالحكومات أن تقوم بإنفاذ مبدأ ''الملوث يدفع'' على جميع المستويات. وتمس الحاجة إلى إنشاء هيئات مالية لتنظيف النفايات وإصلاح الأضرار، على سبيل المثال، عن طريق فرض رسوم وتكاليف على برامج العودة وإعادة التدوير. وينبغي أن تستند السياسات المتعلقة بالنفايات إلى نهج ''تسلسل التعامل مع النفايات'' مع إيلاء الأولوية للإجراءات وفق الترتيب التالي (أ) المنع، (ب) التخفيض، (ج) إعادة الاستعمال، (د) إعادة التدوير، والتخلص التدريجي من المقالب تماما، مع ضمان الاستبدال الإلزامي للمواد الخطرة التي لا يمكن إعادة استعمالها.

دال – الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

١٠ – ينبغي أن يتضمن الإطار العشري للبرامج التي ترمي لدعم المبادرات المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة اتخاذ تدابير ترمي إلى تحقيق اقتصادات ''خالية من النفايات''، وتتسم بكفاءة الطاقة وانخفاض الكربون، على أساس نهج دورة الحياة.

١١ – وتقدم المرأة التوجيهات التالية لوضع الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة:

(أ) إدماج منظور جنساني في المشاريع والسياسات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين؛

(ب) معالجة اختلاف احتياجات المرأة وأولوياتها فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في الشمال والجنوب؛

(ج) تحليل العقبات التي تعترض رفع مستوى المبادرات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين لصالح المرأة والفرص المتاحة لذلك؛

(د) توفير التعليم للفتيات، والتدريب المهني والتكنولوجي للمرأة، وبرامج محو الأمية للكبار، كجزء من كل تدخل؛

(هـ) الاعتراف بالمعارف التقليدية للمرأة ومساهماتها في الاقتصادات الخضراء وإدماجها.

هاء – المواد الكيميائية

١٢ – تتأثر صحة المرأة بسبب المواد الكيميائية الضارة بسبل مختلفة. كما أن المرأة هي ''البيئة الأولى'' للطفل، التي تنقل المواد الكيميائية الضارة للطفل النامي. وتدعو المرأة الحكومات لتطبيق المبدأ الوقائي في السياسات المتعلقة بالمواد الكيميائية، عندما يكون هناك شك حول الأضرار المحتملة، وضمان حماية النساء والأطفال، عن طريق عكس عبء الإثبات وتطبيق مبدأ ''لا أسواق بدون بيانات''. وينبغي ألا يسمح باستخدام مواد معينة تثير القلق في المنتجات الاستهلاكية على نطاق واسع حتى تثبت سلامتها ووضع مبادئ توجيهية وأنظمة عالمية. وينطبق هذا بشكل خاص على المواد التي يشتبه بأنها:

- معطلة للهرمونات (مثل بيسفينول – ألف والعديد من ملينات البلاستيك)؛
- مسببة للتكاثر، أو مطفرة، أو مسرطنة، ومسببة للتراكم الأحيائي أوثابتة؛
- قادرة على عبور حواجز الدماغ والمشيمة (مثل المواد النانوية).

١٣ – وتعرب مجموعة المرأة علاوة على ذلك عن تأييدها لفرض حظر تدريجي على إنتاج مبيدات الآفات شديدة الخطورة واستعمالها؛ وتمويل التنظيف الشامل للمخزونات المتقادمة من المواد الكيميائية/المبيدات؛ وفرض حظر شامل على استخدام الرصاص في مواد الطلاء، وإبرام معاهدة عالمية للزئبق بحلول عام ٢٠١٣ تتصدى بفعالية للزئبق من جميع الأنشطة البشرية.

واو – النقل

١٤ – غالبا ما يهمل الاستثمار في قطاع النقل احتياجات المرأة والفقراء غير المزودين بوسائل آلية للنقل. وتمس الحاجة إلى إشراك المرأة في تخطيط النقل على جميع المستويات. وتهيب المرأة بالحكومات أن تقوم بوضع خطط متكاملة منخفضة الكربون للنقل، التي تعمل على تحقيق الاستخدام الأمثل لطرائق النقل المتعددة (المشي، وركوب الدراجات ووسائل النقل العام والخاص) والروابط بين الريف والحضر. ودعا العديد من البلدان خلال الدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة، إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة التلوث في شكل ''غبار الجسيمات الدقيقة'' من انبعاثات وسائل النقل، وينبغي أن تدمج هذه التدابير في توصيات الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

ثانيا – الأطفال والشباب

ألف – التعدين

١٥ – يدعو الأطفال والشباب إلى ما يلي:

(أ) القضاء على جميع أشكال عمل الأطفال في صناعة التعدين وفقا لاتفاقية حقوق الطفل واتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ (١٩٧٣) بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام، و ١٨٢ (١٩٩٩) بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها. وينبغي أن تتماشى هذه المبادرات مع خارطة الطريق لتحقيق القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول عام ٢٠١٦؛

(ب) إيجاد أنشطة بديلة لتوليد الدخل للمجتمعات المحلية لمنع عمل الأطفال؛

(ج) زيادة القدرة التقنية والمالية للعمال الحرفيين في المناجم الصغيرة الحجم لتخفيض الآثار البيئية والصحية؛

(د) اعتماد صك دولي ملزم قانونا ينظم استخراج واستغلال الموارد التعدينية، يلزم الأطراف بما يلي:

'١' إدارة البعد الاجتماعي لأنشطة التعدين ذات الصلة عن طريق وضع استراتيجيات الدعم الاجتماعي التي تكفل مشاركة المجتمع المحلي، بما في ذلك الأطفال والشباب؛

'٢' إشراك المجتمعات المتأثرة في عمليات تخطيط التعدين والتدخل في حالات القلاقل الاجتماعية والنزاعات المحتملة؛

'٣' ضمان الشفافية في استخراج الموارد وإنتاجها للقضاء على تمويل النزاعات المسلحة واستغلال البشر من خلال شراء موارد التعدين، وفرض تشريع يلزم المنتجين بإطلاع المستهلكين على الآثار البيئية والسكانية؛

'٤' إدراج القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المفاوضات بين الحكومات المضيفة وشركات التعدين، وإشراك أصحاب المصلحة ذوي الصلة؛

'٥' تحديد شروط مناسبة على مواقع التعدين، وتعيين مناطق خالية مستثناة من استخراج المعادن، مع الاعتراف بأن هذا أمر حيوي

للحفاظ على النظم الإيكولوجية المائية وغيرها. ويجب إنشاء المناطق وإدارتها، بالاسترشاد بالمبدأ الوقائي الذي ينبغي بموجبه كفالة المسؤولية البيئية عن إصلاح وتنظيف الموقع حيثما تكون الآثار البيئية غير واضحة.

باء – المواد الكيميائية

١٦ – يدعو الأطفال والشباب إلى ما يلي:

(أ) تعزيز تنظيم إدارة المواد الكيميائية من خلال دعم تطوير وتنفيذ ورصد السياسات والتشريعات التنظيمية الوطنية؛

(ب) توسيع نطاق مسؤولية الحكومات والشركات عن الأضرار الصحية والبيئية في الصناعة الكيميائية ودعم برامج الاستعادة لصالح الأشخاص والنظم الإيكولوجية المتأثرة بالتلوث الكيميائي؛

(ج) تحمل تكاليف إدارة المواد الكيميائية عن طريق جملة أمور منها تعزيز عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن تمويل خطة المواد الكيميائية؛

(د) توفير الموارد المالية والتقنية من خلال التعاون لإتاحة الفرصة للتنفيذ الكامل للاتفاقات الحالية المتعلقة بالمواد الكيميائية المتعددة الأطراف؛

(هـ) تشجيع مشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على نحو مفيد وفعال في وضع السياسات والمشاريع الحكومية في مجال السلامة الكيميائية.

جيم – الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

١٧ – يدعو الأطفال والشباب إلى ما يلي:

(أ) تعزيز إنجاز أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها بالفعل؛

(ب) وضع رؤية قوية وشاملة للاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال ما يلي:

'١' معالجة المنظورين المحلي والعالمي للعدالة الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، والتأكيد على الصلة الوثيقة بين الإنتاج والاستهلاك من أجل وضع نهج منظم للتصدي للتغيير؛

'٢' توفير منهاج للتعاون الدولي والشراكة بين جميع أصحاب المصلحة لتقديم معايير وأدوات قياس سليمة، مثل مجموعة من معايير القياس

متعـدد الأبعـاد لرصـد وتقيـيم التقـدم المحـرز نحـو الاسـتهلاك والإنتاج المستدامين؛

'٣' تعزيـز تبـادل المعـارف والبحـث والتحليـل مـن خـلال الـشراكات مع جميع الجهات المعنية، وزيادة الشفافية في الإنتاج ووضع نظام لوضع العلامات سهل الفهم؛

'٤' إدماج مبدأ ''الملوث يدفع'' في جميع أشكال الإنتاج؛ وفصل النمو الاقتـصادي عـن الآثـار البيئيـة، وتحويـل الـضرائب إلى الـسلع غـير المـستدامة لتعزيـز البـدائل المـستدامة، وتعزيـز أنمـاط جديـدة مـستدامة للاسـتهلاك والإنتـاج مـن خـلال الممارسـات المـستدامة في المشتريات العامة؛

'٥' دعـم إدمـاج التعلـيم لأغـراض التنميـة المـستدامة وإكمالـه ببرنـامج لتحفيز التعليم غير النظامي والاعتراف به ودعمه، ولا سيما على النحو الذي تقدمه المنظمات التي يقودها الشباب؛

'٦' تـشجيع ودعـم وتمكـين تنظـيم المـشاريع التجاريـة المـستدامة والاقتـصادات الخـضراء الـتي تـوفر فـرص العمـل والحمايـة لحقـوق الشباب؛

'٧' دعـم الـسياسات الوطنيـة والإقليميـة المتعلقـة بالاسـتهلاك والإنتـاج المستدامين والتحول إلى أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج؛

'٨' تعزيز مشاركة الشباب والأطفال على نحو هادف وفعال في تنفيذ الإطـار العـشري للـبرامج المتعلقـة بأنمـاط الاسـتهلاك والإنتاج المستدامة.

دال - النفايات

١٨ - ينبغي أن تعتمد الحكومات خطط انعدام النفايات بحلول عام ٢٠٢٠ من خلال ما يلي:

(أ) إغلاق دورات المواد والمغذيات؛

(ب) إيجاد حلول فعالة لإدارة النفايات من خلال البحوث ونقل المعارف وتثمينها ونشرها؛

(ج) تطبيق نهج ”من المهد إلى المهد“ في إدارة النفايات؛

(د) ساحات الانتقال، التي تضمن مشاركة جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في إدارة التغيير بصورة منهجية إلى استخدام المواد والمغذيات بصورة أكثر استدامة؛

(هـ) برامج إعادة استعمال الموارد وإعادة تدويرها واستعادتها، ولا سيما في البلدان النامية.

١٩ - ومن المحتم أن يكون هناك:

(أ) حظر تام (وقسري) لإلقاء النفايات النووية والإلكترونية؛

(ب) معالجة فعالة للنفايات الخطرة وحظر نقلها عبر الحدود أو تخفيضه إلى أدنى حد ممكن. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تنفيذ اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا والتحكم في نقلها عبر الحدود وإدارتها داخل أفريقيا تنفيذاً تاماً، ووضع سياسات ترمي إلى منع النفايات وتخفيضها إلى أدنى حد ممكن؛ كما يتعين تهيئة ظروف عمل إنسانية للعاملين في قطاع النفايات، ولا سيما من الشباب.

هاء - النقل

٢٠ - يدعو الأطفال والشباب إلى تطوير وسائل النقل وهياكله الأساسية وشبكاته ووضعها موضع التنفيذ وصيانتها وتكييفها، من أجل زيادة الاستدامة في الأجل الطويل. وهذا يشمل ما يلي:

(أ) التخلص التدريجي من أنظمة النقل غير المستدامة للقضاء على الآثار السلبية (مثل عدم احترام حقوق المجتمعات المحلية) المتأصلة في استخدامها. وتمكين التخطيط العمراني المتكامل ورفع مستواه؛

(ب) تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص للبدء في استخدام وسائل النقل البديلة وخدمات النقل ذات الكفاءة والفعالة من حيث التكلفة؛

(ج) اعتماد وسائل نقل ذكية ومبتكرة وفعالة؛

(د) استخدام الابتكارات التكنولوجية لتحسين الكفاءة الكلية للشبكة واستخدام نظم النقل العام وتخفيض التكاليف البيئية؛

(هـ) تشجيع استخدام ونقل التكنولوجيا الخضراء؛

(و) استيعاب التكاليف البيئية والاجتماعية لوسائل النقل.

واو – القضايا الشاملة

٢١ – من اللازم القيام بما يلي:

(أ) ضمان التعليم الابتدائي للجميع مع تساوي الفرص للبنين والبنات؛

(ب) تعزيز التعليم الرسمي وغير الرسمي بشأن التنمية المستدامة؛

(ج) منع جميع أشكال عمل الأطفال والقضاء عليه؛

(د) حماية الصحة البشرية والبيئية من خلال النظم التنظيمية للقيادة والتحكم التي تستند إلى إجراءات الرصد والإنفاذ؛

(هـ) تعزيز المبادرات الإقليمية من خلال زيادة التمويل والتعاون مع الحكومات والمنظمات الإقليمية؛

(و) تعزيز قدرات المجتمع المدني في مجال الأطر المؤسسية للتنمية المستدامة؛

(ز) تعزيز أنماط السلوك والحياة المستدامة حتى يتسنى زيادة تحويل مفهوم التنمية المستدامة إلى عمل؛

(ح) حماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها، كجزء من أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك كاستراتيجية للقضاء على الفقر.

ثالثا – الشعوب الأصلية

ألف – مقدمة

٢٢ – لا تزال الشعوب الأصلية تواصل ممارسة طرق معيشية أكثر استدامة تتميز بنموذج كلي للتنمية يترتب عليه قدر ضئيل من الآثار الإيكولوجية؛ وتدعمه قيمنا الأصلية مثل المعاملة بالمثل، والتنوع، والتضامن، والمساءلة، وجعل وجهات نظرنا الثقافية في وئام مع أمنا الأرض.

٢٣ – وترتبط التنمية المستدامة للشعوب الأصلية باحترام حقوقها الإنسانية وحمايتها وإعمالها على النحو الوارد في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛ الذي يوفر الإطار الرئيسي والحد الأدنى لمستوى تعاملها مع هذه العملية ذات أصحاب المصلحة المتعددين التي تضطلع بها لجنة التنمية المستدامة.

٢٤ - وتدعو الشعوب الأصلية الحكومات إلى إتاحة فرص المشاركة الكاملة والفعالة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية والنساء والشباب على جميع مستويات عمليات اللجنة.

باء - التعدين

٢٥ - ينبغي أن تضع الدول أطرا أشد صرامة وقابلية للإنفاذ للقوانين والأنظمة التي تحمي حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم وتحترم التقاليد التي تحمي بيئتها من آثار التعدين. وقد تضررت الجهود التي تبذلها الشعوب الأصلية من أجل العيش المستدام وتعطلت بسبب نهج استغلالي في التنمية تحتل فيه صناعات الاستخراج غير المستدامة مركزا رئيسيا.

٢٦ - وينبغي للحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، العمل بالتعاون مع المجتمعات المحلية المتضررة من الألغام، على إنشاء هيئات موثوقة ومستقلة للمعلومات والرصد. ويجب أن تقدم المساعدة للمجتمعات المحلية من أجل بناء قدراتها على اتخاذ قرارات مستنيرة أفضل وعلى الرصد المستمر للآثار.

٢٧ - وينبغي للحكومات إنشاء هيئات قوية للشفافية والمسؤولية الاجتماعية للشركات في عمليات الصناعات الاستخراجية؛ وإتاحة سائر المعلومات المتعلقة بقطاع التعدين للمجتمعات المحلية المتضررة كافة.

٢٨ - وما فتئت أنشطة التعدين تشكل مصدرا للنزاع والخلاف لأنها توفر ثروة كبيرة للشركات، وتنجم عنها آثار مدمرة وخطيرة وانتهاكات لحقوق الإنسان للمجتمعات المتأثرة. وينبغي للدول أن توفر في قوانينها المحلية وسائل أكثر فعالية من أجل حماية المجتمعات التي تعاني من أعمال شركات التعدين وتعويضها عن الأضرار التي لحقت بها. وينبغي أن يشمل ذلك الدول التي تستفيد شركاتها ومؤسساتها الاستثمارية من الأنشطة التي يضطلع بها خارج أراضيها.

٢٩ - وتهيب الشعوب الأصلية بالحكومات أن تعمل على وضع وتعزيز أنظمة دولية ووطنية واجبة النفاذ لتجريم ممارسات التعدين المدمرة، بما في ذلك التعدين في حفر مفتوحة والتخلص من النفايات في الأنهار والبحار والتعدين السطحي الذي يؤدي إلى تدمير الغابات أو الإضرار بالبيئة البحرية.

٣٠ - وتمشيا مع توصيات استعراض الصناعات الاستخراجية بتخفيض الاستثمار في مجال تعدين الوقود الأحفوري، ينبغي للبنك الدولي والدول والمصارف التي تلتزم بمبادئ التعادل، أن تعيد توجيه استثماراتها إلى توليد الطاقة الأكثر استدامة.

٣١ - وينبغي وضع حد لتعدين اليورانيوم لأن توليد الكهرباء بالطاقة النووية وعملية تعدين اليورانيوم غير آمنة وغير مستدامة، وتترتب عليها آثار كارثية على الصحة والبيئة في المجتمعات المحلية المتضررة من مثل هذه العمليات. وينبغي للدول أن تطالب برصد تعدين اليورانيوم وتنظيف آثاره، وتعويض جميع ضحاياه.

٣٢ - وتدعو الشعوب الأصلية لإنشاء سندات مالية كافية من الشركات لاستخدامها عند وقوع حوادث الألغام وإعادة التأهيل أثناء عمليات الإغلاق، وتوفير صندوق وآليات مخصصة لضحايا أنشطة التعدين المدمرة والتنمية المستمرة للمجتمعات المحلية المتضررة من الألغام.

٣٣ - وتدعو أيضاً إلى تنسيق وإلغاء تشريعات التعدين التي لا تلتزم بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان للحد من النزاعات والتنافس بين القطاعات، وإلى تعزيز أنظمة ترسيم حدود المناطق التي ينبغي منع الصناعات الاستخراجية فيها، مثل المواقع المقدسة للشعوب الأصلية، ومصادر المياه، وجميع النظم الإيكولوجية التي توفر سبل العيش للمجتمعات المحلية.

٣٤ - وينبغي إيلاء الحصول على المياه للمحافظة على الحياة والزراعة، أولوية أعلى من الاستغلال الصناعي.

جيم - إدارة النفايات

٣٥ - ينبغي تعزيز المعايير والأطر التنظيمية لضمان حماية أكبر ومستمرة للبيئة من التلوث من النفايات. ويشمل ذلك، إجراء تخفيضات تدريجية وكبيرة لنفايات المناجم لأن التعدين يولد مستويات من النفايات السامة أكبر حجما وأشد تأثيرا محتملا من النفايات المتولدة حتى من أكبر المدن، وتولد الألغام الأحدث كميات من النفايات أكبر من أي وقت مضى. ويتعين التخلي عن الممارسة المثيرة للقلق المتمثلة في استغلال فقر بعض المجتمعات الأصلية لإبرام عقود لإلقاء النفايات السامة في أراضيها على الرغم من وضوح المخاطر الصحية والبيئية الناجمة عنها، لتحل محلها برامج للحد من جميع النفايات والتخلص من النفايات الخطرة من المنظومة العالمية.

٣٦ - وتحث الشعوب الأصلية الحكومات على ما يلي:

(أ) إنشاء آليات قوية لتنظيم وإدارة النفايات الإلكترونية؛

(ب) تشجيع إعادة الاستعمال والتدوير والاستعاضة عن المعادن والمواد المعدنية والمواد أخرى للمساعدة على تقليل جميع أنواع النفايات.

دال – النقل

٣٧ – يُستمد أكثر من ٩٦ في المائة من الطاقة المستخدمة حاليا للنقل من الوقود الأحفوري وخاصة النفط. وهناك قلق متزايد إزاء آثار التلوث الناجم عن قطاع النقل على الصحة ونوعية الحياة، وهناك حاجة لتنسيق وسائل النقل العام واستبدالها بنظم تستهدف تقليل انبعاثات الكربون وتأثيرات التلوث.

٣٨ – وينبغي زيادة الاستثمار في تطوير أنواع أنظف من التكنولوجيات التي تتسم بالكفاءة في استهلاك الوقود، وفرض قوانين أشد صرامة لتشجيع تحقيق تحسينات تتعلق بتحقيق وفورات في وقود المركبات. ويتعين تصحيح الوضع الحالي الذي تحتل فيه القدرة على تحمل التكاليف الأسبقية على الاستدامة في تخطيط النقل في معظم البلدان النامية التي تتحمل أيضا المسؤولية عن بناء الطرق دون المستوى المطلوب.

٣٩ – وإن الشعوب الأصلية التي تعيش في المناطق الساحلية والبيئات البحرية تدعو الحكومات إلى زيادة الاستثمار في وسائل النقل الساحلي المحلية المنخفضة الكربون للشعوب الأصلية والمستخدمة لآلاف السنين.

هاء – الاستهلاك والإنتاج المستدامان

٤٠ – ينبغي تعزيز سبل معيشة أكثر استدامة، ودمج معارف الشعوب الأصلية وممارساتها وثقافاتها كنماذج للمعيشة المستدامة. وقد حافظت الشعوب الأصلية منذ أمد طويل على العديد من النظم الإيكولوجية الأكثر حيوية وضعفا على وجه الأرض، وما فتئت تساهم في إيجاد حلول للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٤١ – وقام الأمين العام في الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة، بالإبلاغ عن الآثار السلبية الخطيرة لاستخراج المعادن وتجهيزها على المجتمعات المتضررة والبيئة العالمية كما أعرب العديد من المندوبين عن القلق إزاء هذه الآثار. وهناك حاجة إلى مزيد من الضمانات الاجتماعية والبيئية لوضع حد لتسارع المضاربة على استخراج الموارد غير المتجددة أو تقليلها. وينبغي تقليل التعدين في المواقع الجديدة إلى أدنى حد ممكن؛ وينبغي وضع خطط عمل وطنية وعالمية لزيادة إعادة التدوير والاستبدال إلى أقصى حد ممكن، وتقليل زيادة الاستغلال إلى أدنى حد ممكن من خلال تقليل استخراج الموارد غير المتجددة بما في ذلك المعادن.

٤٢ – وينبغي نشر المزيد من المعلومات حول الاستهلاك والإنتاج المستدامين إلى ما وراء المراكز الحضرية وذلك لإبلاغ وحشد سكان الريف، بما في ذلك الشعوب الأصلية

والمجتمعات المحلية. وينبغي تقديم دعم قوي لأدوار ومساهمات محددة من النساء والشباب في تطوير الإنتاج والاستهلاك المستدامين على نطاق أوسع.

رابعا – المنظمات غير الحكومية

٤٣ – نظرا لأن التنمية المستدامة تتيح للبشرية حماية وتحسين الحياة بجميع أشكالها ومظاهرها، من الضروري اتخاذ الإجراءات التالية.

ألف – النفايات

٤٤ – فيما يتعلق بالنفايات، ينبغي القيام بما يلي:

(أ) العمل على الانتقال إلى إغلاق دورات المواد والمغذيات إلى اقتصاد خال من النفايات، باعتباره المقياس الحقيقي للاستدامة، لأن إدارة النفايات مؤشر على فشل دورات المواد؛

(ب) تقدير النماذج والنهج الإقليمية حق قدرها، لأن البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل تستحق ما هو أكثر من القيام بنسخ نموذج معيب وفاشل للنفايات الصلبة؛

(ج) تلبية الحاجة إلى الحصول على مزيد من الوثائق، وجمع البيانات والتحليلات والالتزام السياسي لإدارة النفايات وإنفاذ التشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النشر الإلزامي للمعارف المتعلقة بالمخاطر الصحية والبيئية على الجمهور؛

(د) تطبيق مبدأ المسؤولية الموسعة للمنتجين ومساءلتهم؛

(هـ) القيام، على الصعيد الدولي، بتنفيذ مبادئ توجيهية إلزامية وأكثر وضوحا بشأن تكسير السفن http://www.greenpeace.org/india/toxics-free-future/ship-breaking/greenpeace-demands (المنظمة البحرية الدولية)؛

(و) اتخاذ إجراءات فعالة لإزالة المواد البلاستيكية من المحيطات؛

(ز) فرض وإنفاذ حظر كامل على إلقاء النفايات الإلكترونية والنفايات النووية.

باء – المواد الكيميائية

٤٥ – وفيما يتعلق بالمواد الكيميائية:

(أ) وضع وتنفيذ سياسات تنظيمية وطنية تتطلب تقديم بيانات كافية تتعلق بالسلامة عن تأثير المواد الكيميائية على البشر والماشية والحيوانات الأخرى، قبل السماح ببيعها؛

(ب) التنفيذ الكامل للجدول المعجل للحظر التدريجي الذي فرضته منظمة الأغذية والزراعة على إنتاج واستخدام مبيدات الآفات شديدة الخطورة؛

(ج) الإسراع في تمويل المخزونات المتقادمة وجردها، ومعالجتها السليمة بيئيا، وتنظيفها الشامل؛

(د) التفاوض بشأن إبرام معاهدة عالمية للزئبق بحلول عام ٢٠١٣ تتناول بفعالية جميع مصادر الزئبق من الأنشطة البشرية؛

(هـ) فرض حظر عالمي على استخدام الرصاص في مواد الطلاء من خلال التحالف العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية والأنظمة الوطنية؛

(و) وضع مبادئ توجيهية عالمية بشأن المواد النانوية بما في ذلك حماية العمال والمستهلكين والبيئة في جميع مراحل دورة الحياة؛

(ز) كفالة اضطلاع القطاع الصحي بدور فاعل في مجال السلامة الكيميائية من خلال زيادة وتيرة العمل المكرس للقضاء على الأمراض ذات الصلة بالأسبستوس؛

(ح) تنفيذ المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في اللجان والمشاريع الحكومية المتعلقة بالسلامة الكيميائية؛

(ط) مواصلة العمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن تمويل الخطة المعدة بخصوص المواد الكيميائية والبدء في وضع نظام عالمي لاسترداد التكاليف لاستيعاب تكاليف إدارة المواد الكيميائية جنبا إلى جنب مع تنفيذ مشاريع رائدة في بلدان مختارة؛

(ي) زيادة توافر الموارد المالية والتقنية للبلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية لإتاحة التنفيذ الكامل لاتفاقات المواد الكيميائية المتعددة الأطراف؛

(ك) تطبيق وإنفاذ قوانين سليمة، من أجل قيام السلطات المعنية حسب الأصول باتخاذ تدابير السلامة والصيانة السليمة للمعدات، وتفتيشها بشكل مناسب ومنتظم؛

(ل) جعل الشركات وأصحابها والموردين والشركات التابعة تتحمل المسؤولية عن الأضرار الصحية والبيئية (العرضية)، بما في ذلك المسؤولية عن إدارة المخاطر والمسؤولية عن تعويض الضحايا وأسرهم عن الوفاة والآثار الصحية الأخرى.

جيم - النقل

٤٦ - وفيما يتعلق بالنقل:

(أ) الاعتراف بأن النقل المستدام هو عنصر حيوي لإيجاد اقتصادات مستدامة، ولكن التقدم كان بطيئا للغاية؛

(ب) تلبية الحاجة إلى تطبيق خيارات للنقل العام والنقل غير الآلي، وإيلاء الأولوية للاستثمار في هياكله الأساسية وجعله بمثابة العمود الفقري لنظم النقل الحضري، وهذا هو البديل الوحيد لشدة ارتفاع مستوى عدد السيارات في العالم النامي؛

(ج) تحليل أنماط النقل والتفريق بين دور الرجل والمرأة في الميدان الاقتصادي وتعديل التخطيط لإزالة الفوارق بين الجنسين؛

(د) ضمان التخطيط السليم للهياكل الأساسية للنقل للحد من التأثيرات على التنوع البيولوجي؛

(هـ) جمع البيانات السليمة عن جميع المستويات ذات الصلة وتنفيذ برامج بناء القدرات؛

(و) تنفيذ الأطر المالية التي تزيل الحواجز وتسمح باستيعاب التكاليف الخارجية؛

(ز) ملاحظة أن تحسين أنواع الوقود ووسائل النقل الأنظف تحقق تحسينات محلية في نوعية الهواء، ولكنها لا تقلل من اعتماد دول العالم النامي على الوقود الأحفوري لاحتياجات النقل الخاصة بها.

دال - التعدين

٤٧ - وفيما يتعلق بالتعدين:

(أ) كفالة اتساق ممارسات تنمية المعادن مع أهداف المجتمعات المستدامة وأن تأتي عن طريق الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؛

(ب) تعزيز المهارات التقنية والاستراتيجية داخل المجتمعات التي تواجه الآثار المترتبة على تنمية المعادن؛

(ج) فرض الأحكام والشروط الملائمة على التعدين وتحديد أماكن ''حظر'' التعدين، مثل مصادر المياه، والأماكن المقدسة، والنظم الايكولوجية الهشة؛

(د) تعزيز الدعوة لسياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين لتحسين كفاءة استعمال المعادن وتقليل المخاطر الناجمة عنه بصورة مطلقة وتخفيض استعمالها؛

(هـ) استخدم المبدأ الوقائي في حالة الآثار غير المؤكدة على البيئة وحقوق الإنسان ورعاية الحيوان والتنوع البيولوجي؛

(و) التدخل في النزاعات بين صناعة التعدين والمجتمعات المتضررة، واعتبار تلك النزاعات من القضايا العامة لا الخاصة؛

(ز) تطوير التعدين من أجل تلبية احتياجات الإنسان الأساسية فقط؛

(ح) التحكم بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ومساءلتها لتجنب الفساد.

هاء - الاستهلاك والإنتاج المستدامان

٤٨ - وفيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين:

(أ) النظر في الاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال منظور متسق يهدف إلى عكس مسار الاتجاهات البيئية والاجتماعية لحماية وتحسين الحياة بجميع أشكالها ومظاهرها؛

(ب) النظر إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين كمسار استراتيجي نحو الازدهار، يتحقق بمراعاة حدود النمو، ونظم دعم الحياة في الأرض. وهذا يتجاوز كفاءة استخدام الموارد، والأخذ بالاكتفاء التي يمكن من خلاله تحقيق الرفاه العالمي؛

(ج) استناد الإنتاج العالمي إلى (حصة عادلة من) إمدادات الموارد الطبيعية، وليس إلى طلب المستهلكين الأثرياء.

واو - الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

٤٩ - ينبغي أن يكون هذا الإطار بمثابة شراكة تعاونية بين وكالات الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، الذي سوف يعمل طوال العقد القادم، على تشجيع تمكين عدة آلاف من المبادرات التي تنفذ حاليا في جميع أنحاء العالم على الأصعدة المحلي والوطني والعالمي لتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك. ويجب أن يتم ذلك من خلال نظام

من الشراكات بين من هم في المستويات العليا من الإدارة المؤسسية والسياسية ومن يقومون بالعمل على أرض الواقع.

٥٠ - وضع برنامج دولي وأطر قانونية دولية من أجل: (أ) دعم البلدان في تنفيذ سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين، واتساق السياسات بين الإدارات الحكومية، واستخدام مجموعة كاملة من أدوات السياسة العامة والرصد؛ (ب) دعم التعليم الرسمي وغير الرسمي وبناء القدرات، من أجل تغيير القيم وأنماط الحياة والسلوك، نظرا للحاجة إلى ما هو أكثر من التكنولوجيا الخضراء لتحقيق الاستدامة؛ (ج) ضمان إجراء البحوث والتحليلات، ووضع المؤشرات ورصد التقدم المحرز، وإجراء تحليل تقني ومالي وعلمي، (على سبيل المثال، لتمكين تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للمستهلك)، فضلا عن إجراء حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٥١ - المعارف التقليدية وممارسات المجتمعات المحلية والريفية هي من جوانب الاستهلاك والإنتاج المستدامين وينبغي أن تتجلى في هذه البرامج. وبالتالي، فإن برامج الإطار العشري المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة لا بد وأن تتجاوز ''الاقتصاد الأخضر''، وأن تشدد بدرجة أكبر على حقوق الإنسان والقيم الاجتماعية الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة والرفاهية للجميع، في الحاضر والمستقبل.

زاي - الروابط المتبادلة

٥٢ - انظر الفصل ''أولاً'' أعلاه.

خامسا - السلطات المحلية

ألف - مقدمة

٥٣ - تحتل السلطات المحلية مركز المناقشات بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين والنقل والنفايات. ويعيش أكثر من نصف سكان العالم بالفعل في المدن، ويتوقع بحلول عام ٢٠٥٠ أن يعيش ما يقرب من ثلثي سكان العالم في المجتمعات الحضرية. وفي المدن، يتركز الناس والبضائع والاستثمارات الرأسمالية والهياكل الأساسية والمعرفة. والطريقة التي تختارها الحكومات المحلية وسكانها للتصرف إزاء الاستهلاك والإنتاج المستدامين والنقل والنفايات يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في جعل هذا الكوكب أكثر استدامة.

٥٤ - وبعد استعراض التقدم المحرز على الأصعدة المحلي والوطني والعالمي بشأن هذه المسائل للدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة، تعرض هذه الورقة أولويات إجراءات السياسة العامة على جميع المستويات من منظور السلطات المحلية.

باء - الاستهلاك والإنتاج المستدامان

٥٥ - يؤدي قرب المواطنين من السلطات المحلية إلى جعلها في وضع رئيسي لفهم الاحتياجات والتحديات والفرص المتصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين وتحقيقهما. وتختلف هذه الظروف بين المجتمعات المحلية في البلدان النامية والمتقدمة النمو، لأن البلدان النامية بحاجة إلى الجمع بين الاستهلاك والإنتاج المستدامين واحتياجات التنمية في حين أن البلدان المتقدمة النمو بحاجة لإيجاد سبل لصيانة وتحسين نوعية الحياة والحد في الوقت نفسه من الضغوط على البيئة.

٥٦ - وتضطلع السلطات المحلية بدور رئيسي في ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويمكن أن تؤثر هذه السلطات على سلوك المستهلكين والشركات عن طريق التشريع والتنظيم وتنفيذ سياسات المشتريات العامة المستدامة، وجعل أنشطتها أكثر استدامة.

٥٧ - ومن منظور السلطات المحلية، ثمة أولويتان رئيسيتان من أولويات سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعيد العالمي. وتتمثل الأولوية الأولى في تعزيز الإطار العالمي للاستهلاك والإنتاج المستدامين، عملية مراكش، بوصفها منتدى دولي لأصحاب المصلحة المتعددين يعترف بالدور الرئيسي الذي تضطلع به السلطات المحلية. وينبغي أن يشمل الإطار الدولي للاستهلاك والإنتاج المستدامين أهدافا ومؤشرات دولية (ملزمة) للاستهلاك والإنتاج المستدامين. أما الأولوية الثانية فتتمثل في تكامل الجهود المحلية والوطنية والإقليمية والدولية المبذولة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك إلقاء نظرة عامة أفضل على الأدوات المتاحة للسلطات المحلية فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٥٨ - ويمكن إيجاز احتياجات السلطات المحلية لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين في ثلاث نقاط رئيسية. الأولى، أن السلطات المحلية بحاجة إلى التوجيه والدعم وبناء القدرات في مجال الأدوات التي يمكن أن تساعد على إدماج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في صلب جميع مجالات السياسة العامة، وتخفيض التكاليف الإدارية ودعم عملية رصد التقدم المحرز. ثانيا، تحتاج السلطات المحلية إلى التعاون والمشاركة مباشرة مع المستهلكين وقطاع الأعمال والمؤسسات الأكاديمية لتشجيع الأخذ بنماذج تجارية جديدة وأساليب عيش أكثر استدامة.

وأخيرا، تحتاج السلطات المحلية إلى أن تتعلم من بعضها بعضا بينما تسعى في الوقت نفسه إلى إيجاد حلول مبتكرة وإبداعية تستهدف تلبية الاحتياجات المحددة لمدنها.

٥٩ - وهناك مجال من مجالات الاستهلاك والإنتاج المستدامين يتسم بأهمية خاصة ويحظى باهتمام السلطات المحلية يتمثل في المشتريات المستدامة. وبالإضافة إلى العوامل المذكورة أعلاه، التي تنطبق أيضا على المشتريات المستدامة، فإنه لا بد من الاعتراف بها كآلية حاسمة لمعالجة العديد من القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وهناك حاليا عدد غير كاف من صناع القرار المحليين المطلعين على مفهوم المشتريات العامة المستدامة أو الذين يفهمونه.وبالنظر إلى أن المشتريات العامة هي أكبر محرك وحيد للسوق من جانب الاستهلاك، فإن معالجة هذا النقص في المهارات اللازمة لكفالة زيادة المشتريات المستدامة يمكن أن يقدم إسهاما كبيرا في جعل الاستهلاك أكثر استدامة.

جيم - النقل

٦٠ - ليس جديدا أن التنقل في المناطق الحضرية يمر بأزمة في العديد من المدن في جميع أنحاء العالم: فالاستخدام غير المستدام للأراضي في المناطق الحضرية ذات الكثافة المنخفضة واستخدام السيارات الخاصة والدراجات النارية لم يقتصر على زيادة ازدحام حركة المرور والزيادة السريعة في معدلات الحوادث. ويواجه السياسيون أيضا بصورة متزايدة مشاكل تلوث الهواء الحادة محليا وما يتصل بها من المشاكل الصحية لمواطنيهم ومجتمعاتهم المحلية.

٦١ - وفي حين أن قطاع النقل يمثل أكبر زيادة في انبعاثات غازات الدفيئة ويجعل من الضروري بذل جهود عالمية منسقة للتصدي لها، فإنه لا بد أيضا من البدء في تحول الاتجاه اللازم على الصعيد المحلي.

٦٢ - وفي عام ٢٠٠٩، احتج ''إعلان بيلاجيو بشأن النقل وتغير المناخ'' بأن أي إجراءات فعالة بشأن المناخ تعتبر غير مكتملة ما لم تعالج أداء النظام العام لقطاع النقل. وعلاوة على ذلك، فإن أي إجراء بشأن المناخ يتخذ في قطاع النقل ينبغي أن يعترف بالمنافع المشتركة لسياسات النقل المستدام المنخفضة الكربون بما في ذلك تحسين الصحة وتخفيض الازدحام، ووقت السفر وتقليل عدد الحوادث.

٦٣ - وهكذا، فإنه يوصى بوضع استراتيجية طويلة الأجل لسياسات النقل في المناطق الحضرية واتخاذ مجموعة شاملة من التدابير للحد من الانبعاثات. وينبغي لهذه السياسات اتباع ما يسمى ''نهج التجنب - التحول - التحسين'' (نهج تجنب السفر والتحول إلى وسائط أكثر كفاءة وتحسين تكنولوجيات السيارات)؛ وينبغي أن تراعي سياسة النقل الحضري

تطورات استخدام الأراضي نحو تقليص المسافات، وتقليل الحاجة للسفر، وتحقيق التحول إلى أنماط أكثر استدامة وتحسين الكفاءة الكلية لنظام النقل.

٦٤ - وفي حين أنه ينبغي للحكومات الوطنية، أن تعمل على تعزيز تكنولوجيات المركبات والوقود واستكشاف مصادر بديلة للوقود، فإن المدن والمجتمعات المحلية في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ينبغي أن تسعى إلى تشجيع وسائط النقل التي تتسم بكفاءة الطاقة، ولا سيما النقل العام والنقل غير الآلي مثل المشي وركوب الدراجات.

دال - النفايات

٦٥ - هناك قدر من النفايات التي لا تتم إدارتها إطلاقا، يصل إلى ١ ٠٠٠ مليون طن سنوياً، مما يعني هدر الموارد، وتعريض الصحة العامة للخطر والإضرار بالبيئة. ويتوقع البعض أن تتضاعف النفايات العالمية في السنوات العشرين المقبلة. وتنفق الدول الصناعية ما يصل إلى ٢٧٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا على إدارة النفايات، ومن المهم أن تدرج هذه التكاليف في سلسلة الإمدادات، وأن يدفعها المستهلكون، بدلا من دافعي الضرائب. وتحتاج النظم المستدامة حقا لإيلاء مزيد من الاهتمام للمنع الحقيقي للنفايات والتحول نحو نهج من المهد إلى المهد. ويتعين فصل توليد النفايات عن الرفاه الاقتصادي والنمو.

٦٦ - ويعتبر تطبيق أدوات السياسة العامة ذات الصلة مفهوما جيدا بصورة نسبية، وهناك حاليا حاجة إلى القيام بمزيد من العمل لتوسيع نطاق تنفيذها. وقد حان الوقت لتطبيق ثلاث أفكار معينة وهي الضرائب البيئية، والمشتريات المستدامة ومسؤولية المنتجين.

٦٧ - وتعتبر الضرائب البيئية من بين أدوات السياسة البيئية المتاحة الأكثر فعالية من حيث التكلفة والكفاءة. ويستجيب المواطنون وأوساط الصناعة للضرائب الخضراء من خلال تغيير سلوكهم، وخاصة عندما تعطي الحكومة مؤشرا قويا على عزمها على الحفاظ على هذه الضرائب.

٦٨ - وقد وردت أعلاه مناقشة الاستهلاك والإنتاج المستدامين ولا سيما المشتريات المستدامة. ويمكن بالإضافة إلى الفوائد التي سبق ذكرها، أن يساهم تنفيذ المشتريات المستدامة أيضا في الحد من النفايات.

٦٩ - ويمكن لمشاريع مسؤولية المنتجين أن تعطي المنتجين حافزا لتصميم منتجات تستخدم قدرا أقل من الموارد الأقل خطورة، وزيادة المواد المعاد تدويرها المستخدمة في التصنيع، والحد من الهدر، مما يسفر عن منتجات يمكن إعادة استخدامها وتفكيكها وإعادة تدويرها بسهولة

أكبر. ويؤدي التهديد بمسؤولية المنتجين الإلزامية إلى تشجيع الصناعة على وضع اتفاقات طوعية، واتباع نهج أكثر مرونة، يمكن أن تكون فعالة في تنفيذ التحسينات البيئية.

سادسا – العمال والنقابات العمالية

ألف – المواد الكيميائية

٧٠ – فيما يتعلق بالمواد الكيميائية، ينبغي:

(أ) التأكد من أن جميع العمال محميون من الوفيات والإصابات والأمراض المتصلة بالمواد الكيميائية. وكفالة تمتعهم بظروف عمل لائقة في قطاع المواد الكيميائية وكذلك في القطاعات التي تستخدم فيها المواد الكيميائية. وتحسين تدريب العمال وتوعيتهم؛

(ب) التصديق على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٥٥ لعام (١٩٨١) بشأن السلامة والصحة المهنيتين وبيئة العمل، ورقم ١٧٠ لعام (١٩٩٠) بشأن السلامة في استعمال المواد الكيميائية في العمل، وتنفيذهما، والعمل على تطبيق النظام العالمي المنسق لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها؛

(ج) وضع وتنفيذ إطار عمل تنظيمي قوي بشأن المخاطر الكيميائية وسياسات تنظيمية وطنية تقوم على المبدأ الوقائي، وعلى مبدأ الاستبدال ومبدأ 'لا أسواق بدون بيانات'. والعمل من أجل التوصل إلى اتفاق ملزم استنادا إلى نهج متكامل للمواد الكيميائية، بما في ذلك من خلال تعزيز النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛

(د) تنفيذ المشاركة المجدية لنقابات العمال والمجتمع المدني في اللجان الحكومية والمشاريع المتعلقة بالسلامة الكيميائية؛

(هـ) الاعتراف بالحاجة إلى استراتيجيات 'التحول العادل' عندما يحتمل أن يؤدي إدخال تغييرات في السياسات المتعلقة بالمواد الكيميائية إلى مصاعب للعمال والمجتمعات المحلية؛

(و) زيادة البحوث ونشر المعلومات عن الأخطار الكيميائية وآثار إدارة النفايات التي لا يمكن تحملها على الصحة العامة والصحة المهنية والبيئة؛

(ز) منع الإغراق الاجتماعي والبيئي والاتجار غير المشروع وتنفيذ مبادئ المسؤولية الموسعة للمنتجين ومساءلتهم؛

(ح) وضع مبادئ توجيهية عالمية بشأن المواد النانوية بما في ذلك حماية العمال والمستهلكين والبيئة في جميع مراحل دورة الحياة؛

(ط) زيادة توافر الموارد المالية والتقنية للبلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية لتمكين التنفيذ الكامل لاتفاقات المواد الكيميائية المتعددة الأطراف.

باء – النقل

٧١ – وفيما يتعلق بالنقل:

(أ) كفالة كون شبكة النقل العام كافية وفعالة وبأسعار معقولة، وتساعد العمال على الوصول إلى أعمالهم وإلى التعليم والأسواق؛

(ب) تشجيع الاستثمارات العامة الطموحة في الهياكل الأساسية المستدامة. والحاجة إلى أن تكون نظم النقل العام هي محور استراتيجيات النقل المستدام؛

(ج) التركيز على تطوير الهياكل الأساسية في المناطق الريفية باعتباره أمرا حيويا لإنقاذ الفقراء من براثن الفقر. ويرتبط انعدام خدمات النقل ارتباطا شديدا بعدم المساواة والإقصاء والفقر؛

(د) تنفيذ السياسات التي تعزز العمل اللائق في سلسلة النقل، بما في ذلك الحق في الانضمام إلى النقابات والمشاركة في التفاوض الجماعي؛

(هـ) ينبغي أن تظل خدمات النقل العام خاضعة – أو إعادتها – للمساءلة تجاه الجمهور ولمراقبته، بما في ذلك للملكية الوطنية أو البلدية؛

(و) تنفيذ السياسات التي تعزز تحول الأنماط؛

(ز) إنشاء الأطر المالية التي تسمح باستيعاب تكاليف النقل الاجتماعية والبيئية، بما في ذلك مبدأ الملوث يدفع؛

(ح) تعزيز ودعم مشاركة النقابات العمالية وأصحاب المصلحة الآخرين في وضع وتنفيذ سياسات النقل؛

(ط) اعتماد إطار ”التخفيض والتحول والتحسين“:

’١‘ تخفيض حركة البضائع والناس من خلال تحسين تخطيط استخدام الأراضي؛

’٢‘ تحول الحركة من الأنماط العالية الكربون إلى الأنماط المنخفضة الكربون في وسائل النقل بما في ذلك التحول من السيارات الخاصة إلى وسائل النقل العام والنقل غير الآلي؛ ومن السفر جوا إلى

السكك الحديدية عالية السرعة، ومن الشحن عبر الطرق إلى السكك الحديدية والنقل البحري والممرات المائية الداخلية؛

'٣' تحسين كفاءة استخدام الطاقة في وسائط النقل وتكنولوجيا المركبات للحد من الانبعاثات في قطاع النقل.

جيم - التعدين

٧٢ - وفيما يتعلق بالتعدين:

(أ) كفالة التصديق على القواعد المتعلقة بالصحة والسلامة المهنيتين في مجال التعدين، بما في ذلك اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٧٦ لعام (١٩٩٥) بشأن السلامة والصحة في المناجم وتنفيذها؛

(ب) تقليل الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية لعمليات التعدين وتعويض العمال والمجتمعات المحلية عن ممارسات التعدين غير المستدامة؛

(ج) الاعتراف بدور النقابات العمالية في قطاع التعدين لتحقيق ظروف عمل لائقة في هذا القطاع؛

(د) تطوير أنشطة التعدين عند المنبع والمصب كوسيلة لتنويع الاقتصادات المحلية، من خلال مزيج من الأدوات التنظيمية والطوعية؛

(هـ) التأكد من توزيع عائدات أنشطة التعدين بشكل عادل في المجتمعات المحلية وأن تكون لفائدة التنمية المستدامة على الصعيدين المحلي والوطني؛

(و) وضع إطار تنظيمي دولي لشركات الاستخراج؛

(ز) تحسين حالة جميع عمال المناجم المحفوفة بالمخاطر، بما في ذلك عمال المناجم الصغيرة الحجم؛

(ح) فرض الأحكام والشروط الملائمة للتعدين والقيام في بعض الحالات بمنع تطوير المشاريع التي من شأنها أن تؤثر سلبا على المناطق ذات الأهمية البيئية والاقتصادية والثقافية وسائر أوجه استخدام الأراضي.

دال - الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

٧٣ - فيما يتعلق بالإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، ينبغي:

(أ) التأكد من أن التغييرات في أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة ستؤدي إلى الحد من الآثار الضارة للإنتاج غير المستدام على العمال والبيئة والمجتمعات المحلية وتشمل استراتيجية ''التحول العادل'' لمعالجة التحديات المحتملة التي قد تنشأ في عملية تحول المجتمعات؛

(ب) التأكد من اعتماد الحكومات بدرجة أكبر على التنظيم العام وبدرجة أقل على المبادرات الطوعية؛

(ج) إصلاح نموذج قيمة المساهمين في إدارة الشركات وتعزيز نموذج قيمة أصحاب المصلحة؛

(د) إصلاح سياسات الاستثمار. لأنها حاليا مدفوعة بالبحث عن معايير اجتماعية وبيئية أدنى؛

(هـ) التصدي لكامل دورة الإنتاج والاستدامة على طول سلسلة الإمدادات بأكملها؛

(و) إتاحة فرص متكافئة للمستهلكين لتحديد خياراتهم من بين المنتجات المستدامة فقط؛

(ز) دمج احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعاملين فيها عند تنفيذ سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛

(ح) تعزيز إمكانات الاستهلاك والإنتاج المستدامين لإيجاد وظائف خضراء ولائقة في القطاعات المستدامة؛

(ط) تعزيز اعتماد تنظيم مختلف للإنتاج العالمي، على أساس حصة عادلة من إمدادات الموارد الطبيعية، وليس على الطلب من المستهلكين الأثرياء؛

(ي) اعتماد نهج متكامل لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين عبر سائر الإدارات الحكومية، وتجنب الأعمال المجزأة الناجمة عن انعدام الاتساق في أدوات السياسة العامة؛

(ك) تشجيع الممارسات المستدامة في المشتريات العامة.

هاء – إدارة النفايات

٧٤ – وفيما يتعلق بإدارة النفايات:

(أ) زيادة البحوث ونشر المعلومات عن آثار إدارة النفايات على الصحة العامة والبيئة التي لا يمكن تحملها؛

(ب) تحسين نوعية الوظائف وضمان ظروف عمل لائقة في هذا القطاع. والاعتراف بأن العمال يقومون بأعمال تتسم بالخطورة، وقلة المهارة ومنخفضة الأجر؛

(ج) مكافحة الفساد والنقل غير المشروع في قطاع النفايات؛

(د) إنفاذ الاستراتيجية الثلاثية: التخفيض وإعادة الاستعمال وإعادة التدوير؛

(هـ) معالجة النفايات في أقرب مكان من مصدرها؛

(و) تنفيذ نظم للتتبع والرصد وفرض الجزاءات والتعويض لمعالجة الاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة؛

(ز) تطبيق مسؤولية المنتجين ومساءلتهم الموسعة؛

(ح) التركيز على الالتزام السياسي والاتساق المؤسسي، والجوانب التي لا غنى عنها، واستكمال تطوير التكنولوجيا؛

(ط) بناء قدرات الإدارة، والتشاور، والاستماع، وتبادل المعلومات.

سابعا – قطاع الأعمال والصناعة

٧٥ – نظرا لأن تمويل كل من القطاعين الخاص والعام أصبح أكثر تقييدا، فمن الأهمية بمكان تحديد أولويات العمل وتحديد كيفية الاستفادة من الموارد ونشرها على نحو يتسم بفعالية التكاليف في سياق العودة إلى النمو الاقتصادي.

٧٦ – ينظر قطاع الأعمال والصناعة إلى المجموعة المواضيعية للجنة التنمية المستدامة ٢٠١٠-٢٠١١ باعتبارها في مركز الاقتصاد العالمي المتنامي وغير الضار بالبيئة. وإن قطاع الأعمال والصناعة يوجه الانتباه إلى السياسات التي من شأنها تعزيز التكنولوجيات وأساليب الإنتاج والمعيشة غير الضارة بالبيئة في جميع المجالات. ويؤيد قطاع الأعمال والصناعة:

(أ) النهج المسؤولة والمتكاملة في السوق، والمستويات التنظيمية والمعيارية والتطوعية في مختلف مجالات النقل والمواد الكيميائية والتعدين وإدارة النفايات؛

(ب) الاشتراك في تحمل المسؤولية والمشاركة والتعاون، وفي الجهود العالمية لضمان الإدارة السليمة للمواد والمنتجات في جميع مراحل دورة حياتها، من خلال الجهود الجماعية والتعاونية التي تستند إلى السوق والتي يبذلها كل من الصناعة والحكومات والمستهلكين؛

(ج) السياسات التي تعمل في تلاحم مع انفتاح التجارة والاستثمار لتعزيز التنمية الاقتصادية والاستدامة؛

(د) التنظيم السليم والقسري والحكم الرشيد الذي يعتمد على أسس علمية سليمة، وإدارة المخاطر والسوق والنهج الطوعية لإكمال المتطلبات القانونية؛

(هـ) ابتكار نظم تكنولوجية وإدارية للحد من التأثيرات البيئية وتحسين أداء الاستدامة.

٧٧ - يعد تطوير الهياكل الأساسية أمر بالغ الأهمية ولا سيما للتقدم ويتطلب ما يلي:

(أ) وضع الأطر القانونية اللازمة لإتاحة دخول الكيانات الخاصة وعملها في ما يعتبر غالبا من الصناعات الخاضعة لسيطرة الدولة؛

(ب) تنسيق التدابير من أجل فعالية البدء والتنفيذ؛

(ج) توزيع المخاطر من خلال اتفاقات تعاقدية؛

(د) الاستفادة من المساعدة الإنمائية الرسمية، وتعزيز التعاون التكنولوجي، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وترتيبات التمويل المبتكرة.

ألف - المواد الكيميائية

٧٨ - يؤيد قطاع الأعمال والصناعة ما يلي:

(أ) نهج دورة الحياة الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وأهدافه الأساسية في مجال السياسة العامة؛

(ب) تعزيز النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية كنموذج مبتكر لإطار أصحاب المصلحة المتعددين للنهوض بالتنمية المستدامة. ويدعو قطاع الأعمال والصناعة الحكومات إلى كفالة توفير الموارد الكافية لأمانة النهج الاستراتيجي لتمكينها من الاضطلاع بولايتها بفعالية؛

(ج) الشراكات بين القطاعين العام والخاص كمحفز لتحسين التنفيذ. ويعد فريق كبار خبراء الموارد التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مثالا على ذلك؛

(د) وضع مجموعة من أنظمة النقل التي تتسم بالشفافية وفعالية التكلفة والقائمة على العلم والمبادرات الطوعية. ويمكن أن تكون المبادرات التي تقودها الصناعة - مثل برنامج الرعاية المسؤولة التابع للمجلس الدولي للرابطات الكيميائية، والاستراتيجية العالمية

للمنتجات، والبرنامج الدولي لاتحاد كروبلايف للمخزونات المتقادمة – أدوات فعالة لتحقيق التنمية المستدامة وينبغي لأطرها المؤسسية أن تشجع زيادة تطويرها؛

(هـ) وضع أنظمة فعالة قائمة على العلم، واتخاذ القرارات على أساس المخاطر، والاستفادة من المعلومات الموجودة للحد من إجراء التجارب على الحيوانات، وتعزيز الشفافية والمسؤولية المشتركة عبر سلسلة الإمدادات. وهذا ما سيؤدي إلى تعزيز ثقة الجمهور بأن المواد الكيميائية تدار بصورة سليمة طوال دورة حياتها؛

(و) تعزيز جهود بناء القدرات بالتعاون مع قطاع الأعمال، لمعالجة الثغرات الموجودة في العالم النامي (مثل عدم توفر الخبرة المناسبة، والبيانات والمعلومات العلمية، والموارد، والهياكل الأساسية).

باء – التعدين والمعادن

٧٩ – يدعو قطاع الأعمال إلى اتباع نهج متكامل طوال سلسلة القيمة. وينطوي ذلك على فهم الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للمادة وهي تتحرك طوال دورة حياتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الاضطلاع بأنشطة الإشراف المناسبة والفعالة، بالنسبة للجزء من دورة الحياة التي يسيطر عليها، والعمل مع الجهات الفاعلة الأخرى في دورة الحياة للتأكد من أنها أيضا تقوم بدورها، بالنسبة للمجالات التي ليس له سيطرة مباشرة، ولكن له تأثير عليها.

٨٠ – ويؤيد المجلس الدولي للتعدين والمعادن ما يلي:

(أ) ضمان إعداد التقارير وفقا لمبادرة الإبلاغ العالمية؛

(ب) تعزيز مساهمة التعدين الاجتماعية والاقتصادية من خلال المبادرة المتعلقة بميراث الموارد في المجلس الدولي للتعدين والمعادن، نظرا لأن هناك حاجة ماسة إلى توضيح المسؤوليات بين الحكومة والصناعة؛

(ج) تقديم حوافز لتعزيز أداء السلامة الذي يحقق التوازن بين أنشطة التنظيم والإنفاذ والأنشطة الطوعية؛

(د) توضيح حدود المسؤولية بين الشركات والحكومة ومنظمات المجتمع المدني حول كيفية معالجة القضايا الصحية في المجتمعات المحلية؛

(هـ) العمل على التوفيق بين وجهات النظر التقليدية للشعوب الأصلية في ملكية الأرض وقدرتها على منح أو تقييد الوصول، مع واقع أن معظم الدول تؤكد ملكية الموارد الجوفية لصالح السكان ككل؛

(و) تهيئة السياق التنظيمي للتعايش بين التعدين الحرفي والصغير الحجم والكبير الحجم؛

(ز) اتباع نهج تعاونية لضمان قيام الحكومات بواجبها في حماية حقوق الإنسان؛

(ح) إجراء حوار حول آثار ما بعد الإغلاق على البشر والنظم الإيكولوجية على حد سواء.

جيم - الاستهلاك والإنتاج المستدامان

٨١ - ينبغي أن تتفادى جهود الاستهلاك والإنتاج المستدامين تكرار السياسات والبرامج القائمة أو تقويضها وجعل الأسواق تعمل من أجل التنمية المستدامة. وينبغي أن تشجع ما يلي:

(أ) الابتكار والتصميم الإيكولوجي وإدخال المنتجات والتكنولوجيات والأساليب المفضلة بيئيا إلى السوق والإبقاء على الخيارات التكنولوجية مفتوحة مع تحسن المعارف؛

(ب) الإنتاج الأنظف والأصغر حجما، بما يشمل الإيكولوجيا الصناعية، والحد من استعمال المواد، وتعزيز الكفاءة الإيكولوجية؛

(ج) تحسين فاعلية سلسلة الإمدادات، وهو أمر حتمي لا سيما في القطاع الزراعي من أجل تحسين إمكانية حصول المزارعين على المدخلات والمعارف وتحقيق الكفاءة المثلى لاستخدام الموارد؛

(د) نشر المعلومات عن خيارات الاستهلاك الواعية بيئيا، بما في ذلك من خلال وضع العلامات الإيكولوجية التي تنبثق من المشاورات مع أصحاب المصلحة في قطاع الصناعة؛

(هـ) التقليل من الآثار البيئية المرتبطة بنفايات الاستهلاك من خلال اعتماد نظم وسياسات متكاملة لإدارة نفايات الاستهلاك؛

(و) مساهمة جميع قطاعات الأعمال في حلول الاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال البحث والتطوير والابتكار التكنولوجي والتجاري، ووضع معايير للمنتجات والأداء، ومدونات لقواعد الممارسة؛

(ز) نشر التكنولوجيات والتقنيات الأفضل بيئيا على الصعيد العالمي عن طريق تجنب وضع الحواجز أمام التجارة.

دال – النقل

٨٢ – تعد ابتكارات التكنولوجيا ونشرها، والاستثمار في الهياكل الأساسية القائمة والجديدة، أمورا حاسمة للحد من انبعاثات جميع وسائط النقل. وتشمل أولويات قطاع الأعمال والصناعة ما يلي:

(أ) تعزيز الكفاءة من أجل تحقيق وفورات في الوقود والحد من الانبعاثات في جميع وسائط النقل؛

(ب) الحصول على الوقود الحيوي من الكتلة الحيوية من الجيل الثاني أو الجديدة، التي ينبغي أن يتم إنتاجها على نحو مستدام للحد من الآثار المترتبة على المحاصيل الغذائية واستعمال المياه العذبة؛

(ج) الحد من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون للطن الواحد من البضائع من خلال مجموعة من التطورات التكنولوجية والتنفيذية، بما في ذلك من خلال استعمال سفن أحدث وأكبر مصممة وفقا لمؤشر كفاءة الطاقة الذي اعتمدته المنظمة البحرية الدولية؛

(د) استكشاف مصادر بديلة للوقود للمساعدة على تخفيض الانبعاثات. وفيما يتعلق بالشحن، يتسم اتفاق المنظمة البحرية الدولية المتعلق بأنظمة منع تلوث الهواء من السفن بالأهمية؛

(هـ) التخلص الآمن من السفن التي وصلت إلى نهاية الحياة من خلال اتفاقية هونغ كونغ الدولية لإعادة تدوير السفن بصورة آمنة وسليمة بيئيا.

هاء – إدارة النفايات

٨٣ – يؤيد قطاع الأعمال والصناعة الإدارة المتكاملة للنفايات على أن تكون مرنة ومقبولة اجتماعيا وسليمة بيئيا وفعالة من حيث التكلفة، وتستند إلى بيانات علمية سليمة، بما في ذلك تحليل المخاطر وتحليل التكاليف والمنافع. وتشمل الأولويات ما يلي:

(أ) تعزيز مبادرات وشراكات قطاع الأعمال وأصحاب المصلحة المتعددين لمعالجة قضايا النفايات الإلكترونية، مثل المبادرة العالمية للاستدامة الإلكترونية، التي تهدف إلى ضمان التخلص من هذه المنتجات بصورة مسؤولة وإعادة استخدام المواد أو إعادة تدويرها كلما كان ذلك ممكنا؛

(ب) توسيع نطاق تصور المسؤولية المشتركة في جميع مراحل سلسلة الإمدادات بأكملها وتنفيذها.

٨٤ - تعد التجارة العالمية في المواد القابلة لإعادة التدوير وإمكانية وصولها إلى مرافق إعادة التدوير في جميع أنحاء العالم أمراً ضرورياً لتنميتها الاقتصادية والحد من التخلص النهائي منها. وينبغي إزالة القيود الواردة في اتفاقية بازل التي تمنع مثل هذه التجارة والاستخدام المعقول والمتكامل لمرافق إعادة التدوير.

٨٥ - وينبغي عدم تقييد استخدام أنواع الوقود البديلة والموصى بها بيئيا، على سبيل المثال الكتلة الحيوية الناتجة من صناعة لب الورق والورق. وينبغي الحفاظ على معايير عالية لإدارة النفايات وأن تكون مجموعة الخيارات المتاحة مرنة.

ثامنا - الأوساط العلمية والتكنولوجية

ألف - الإنتاج والاستهلاك المستدامان

٨٦ - تمس الحاجة إلى الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج للحد من كثافة استعمال الاقتصادات للمواد والطاقة وتوليد النفايات. وينبغي أن يكون الهدف فك الارتباط بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي. ويتطلب ذلك تيسير إحداث تغيير اجتماعي هام من خلال وضع سياسات في ثلاثة مجالات في المقام الأول: التعليم والتوعية؛ والحوافز والتنظيم؛ والاتفاق الدولي.

٨٧ - ويمكن أن يؤدي التعليم والتوعية وتبادل المعلومات إلى دعم إحداث تغييرات في سلوك المستهلكين وبالتالي أن تعمل كوسيلة لتعزيز استدامة الاستهلاك وأساليب الحياة. وهناك حاجة لوضع برامج وطنية ودولية للبحث والتحليل، ورصد مؤشرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتوفير الدعم التقني والمالي للبلدان النامية.

٨٨ - ولا بد من تقديم حوافز ووضع أطر تنظيمية لاستخدام مجموعة متنوعة من الأدوات والأساليب التي أثبتت جدواها في النهوض بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك:

- المشتريات المستدامة؛
- المبادئ التوجيهية بشأن الإنتاج الأنظف وإعادة التدوير؛
- رموز ومعايير المباني الخضراء؛
- تدابير الاستعمال المستدام للموارد؛

- حفظ الطاقة وكفاءتها؛
- وضع العلامات الايكولوجية ومدونات قواعد السلوك للدعاية.

٨٩ - ويجب أن يتصدى الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة لمعالجة مسؤوليات البلدان المتقدمة النمو عن تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، فضلا عن الفجوات والتحديات ذات الصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين والتي تواجهها البلدان النامية، وهي:

- التدريب وبناء القدرات؛
- نقل التكنولوجيات النظيفة.

باء - النقل

٩٠ - يجب زيادة الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير الهندسية من أجل التعجيل بإحراز تقدم في مجال تكنولوجيات النقل نحو تخفيض انبعاثات ملوثات الهواء والغازات المسببة للاحتباس الحراري. ويجب تشجيع اختراق الابتكارات التكنولوجية للأسواق من خلال وضع برامج مناسبة من الحوافز الاقتصادية ومن خلال جهود النشر المتعددة.

٩١ - وتعد مواصلة البحث والتطوير، ونشر تكنولوجيات النقل المتقدمة أمرا أساسيا، وخاصة فيما يلي:

- تطوير تكنولوجيا البطاريات للسيارات الكهربائية؛
- السيارات الهجينة والمتعددة الوقود؛
- تطوير أنواع بديلة من الوقود كالغاز الطبيعي المضغوط والإيثانول والديزل الحيوي.

٩٢ - وفي البلدان المتقدمة النمو والمناطق الحضرية في الاقتصادات الناشئة، هناك حاجة لتخفيض الطلب على النقل بالمركبات الشخصية، فضلا عن تقليص النقل البري للبضائع لمسافات طويلة. ومن المهم تطوير شبكات متكاملة ومتعددة الوسائط للنقل الجماعي، وذلك باستخدام نماذج علمية سليمة.

جيم - المواد الكيميائية

٩٣ - يجب سد الفجوات الموجودة في كل من القطاعين العام والخاص في الإدارة المستدامة للمواد الكيميائية، في جميع مراحل دورة حياتها، من خلال تعزيز:

(أ) الأطر التنظيمية على الصعيدين الوطني والدولي، ومعالجة المخاطر المحتملة على صحة البشر والبيئة؛

(ب) المعارف والمعلومات والبيانات في مجال السلامة الكيميائية والسمية؛

(ج) التثقيف والتوعية بالمخاطر المحتملة التي تسببها المواد الكيميائية؛

(د) القدرات البشرية والتقنية لتقييم المخاطر والإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

٩٤ - وينبغي أن تشمل التدابير العملية على الصعيد الدولي ما يلي:

(أ) إنشاء هيئة دولية لدعم التثقيف وبناء القدرات في تنفيذ اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطيرة متداولة في التجارة الدولية واتفاقية استكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة واتفاقية بازل؛

(ب) تنفيذ النظام المنسق عالميا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها؛

(ج) وضع صك دولي ملزم قانونا بشأن الزئبق؛

(د) إنشاء نظام عالمي للإبلاغ عن المخاطر والأخطار.

٩٥ - ويتعين على أصحاب المصلحة زيادة تعزيز دعمهم لتطوير واستخدام المواد المأمونة التي لا تضر بالبيئة وتستند في الغالب إلى المواد الخام المتجددة، لكي تحل محل المواد الأكثر خطورة. وينبغي للحكومات والصناعة تشجيع هذه ''الكيمياء الخضراء'' من خلال زيادة البحوث والتعليم والحوافز وظروف السوق المواتية. وهناك حاجة كبيرة لزيادة التعاون الدولي في مجال تطوير تكنولوجيا البدائل الكيميائية المأمونة ونقلها، وبناء القدرات اللازمة لإنتاجها.

٩٦ - وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لخمس من القضايا الناشئة وهي: التكنولوجيا النانوية والمواد النانوية المصنعة، والمواد الكيميائية في المنتجات، والرصاص في الطلاء، والنفايات الإلكترونية، والمواد الكيميائية المشبعة بالفلور.

٩٧ - وينبغي على الصعيد الوطني أن تشمل مجالات العمل ذات الأولوية ما يلي:

(أ) تعزيز التشريعات الوطنية، بالإضافة إلى التعاون الدولي والتدريب على الإنفاذ والامتثال؛

(ب) دمج إدارة المواد الكيميائية في أولويات التنمية والميزانيات الوطنية؛

(ج) إنشاء آليات للتعاون بين القطاعات في جميع البلدان.

دال – إدارة النفايات

٩٨ – ينبغي أن يقوم أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم بتعزيز جهودهم المبذولة لتعزيز العناصر الثلاثة في إدارة النفايات وهي: تخفيض النفايات وإعادة استعمالها وإعادة تدويرها، وأن يكون هدفهم النهائي تحقيق اقتصاد خال من النفايات ذي دورة مغلقة للمواد والمغذيات.

٩٩ – ويجب أن تشمل السياسات والتدابير أيضا ما يلي:

(أ) زيادة جمع البيانات والبحوث، والهندسة، والتعليم، والإعلام، مع إيلاء اهتمام خاص للمخاطر الصحية والبيئية. ويأتي أحد أكبر عوائد الاستثمار في مجال الصحة من توفير المياه النظيفة والصرف الصحي وكفاءة إدارة النفايات؛

(ب) ينبغي للحكومات الوطنية وحكومات المدن أن تعمل على وضع تصور لـ ''النظم المتكاملة للإدارة المستدامة للنفايات'' وتوسيع نطاق مسؤولية منتجي النفايات ومساءلتهم؛

(ج) يجب أن تولى رعاية خاصة لإدارة النفايات الخطرة. ويجب وضع أطر تنظيمية وطنية لكل منها ومراقبتها وتحديثها بانتظام. وينبغي لجميع الدول أن تصبح أطرافا في اتفاقية بازل.

هاء – التعدين

١٠٠ – من الأمور الأساسية إجراء تقييمات للآثار البيئية والاجتماعية، بالتشاور مع المجتمعات المحلية، وذلك قبل بدء الأنشطة الاستخراجية، بالنسبة للتعدين المكشوف والتعدين تحت الأرض على حد سواء. وعلاوة على ذلك، ينبغي وجود نظم كافية للرصد البيئي والقيام بدراسات اجتماعية واقتصادية منتظمة لدورة حياة عملية التعدين. وينبغي تعزيز الأطر التنظيمية المعنية على الصعيدين الوطني والدولي، فضلا عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات ومساءلتها. وهناك حاجة لمزيد من الاستثمار في مجال البحث العلمي الهادف والهندسة، وفي رفع مستوى التعليم والتدريب في مجال التعدين.

١٠١ – وينبغي بوجه خاص تشجيع استحداث التكنولوجيات الصديقة للبيئة ونقلها وتطبيقها، بما في ذلك التكنولوجيات التي تقلل من الاحتياجات إلى المياه والطاقة. وينبغي توفير الدعم التقني والمالي للبلدان النامية من أجل ما يلي:

(أ) تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات الوطنية التي تتعامل مع التعدين؛

(ب) تعزيز القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل إبرام عقود مع الشركات؛

(ج) إدارة العقود مع شركات التعدين الدولية؛

(د) تنظيم عمليات المشاركة.

١٠٢ - وينبغي تقييم الأثر المادي الكبير للألغام السطحية ورصدها بعناية، من أجل الحد من الآثار البيئية خلال عمليات التعدين وإعادة الأرض إلى الاستخدام المستدام بعد التعدين.

تاسعا - المزارعون

١٠٣ - يسعى المزارعون إلى أن يكونوا شركاء من أجل التنمية المستدامة. ويتمثل هدفهم في تعزيز الأساليب التي تعتنق الاستدامة البيئية، ورعاية الحيوان، والأمن الغذائي. ولا يزال إهمال الموارد الطبيعية والمناطق الريفية، وبالتالي المزارعين والنساء والشعوب الأصلية من جهة، وطرق الإسراف في أنماط الحياة والإنتاج من جهة أخرى، تشكل حواجز أمام القضاء على الجوع والعطش، وتوفير حياة كريمة لجميع الناس. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن مجموعة المزارعين تقدم التوصيات التالية:

ألف - النفايات

١٠٤ - يجب أن تشمل نماذج التنمية المستدامة الإدارة السليمة للنفايات المتولدة من العمليات الزراعية. وينطوي ذلك على تقليل المخلفات الزراعية إلى أدنى حد ممكن وزيادة إعادة الاستعمال وإعادة التدوير السليمة بيئيا إلى أقصى حد ممكن.

١٠٥ - ويفتقر المزارعون في البلدان النامية في معظم الأحيان إلى الموارد والمعارف والمعلومات حول وسائل وإجراءات إدارة النفايات. وهناك حاجة إلى وضع سياسات حكومية للتعليم والحوافز بشأن موضوعات مثل الغاز الحيوي.

١٠٦ - يعد الحد من الخسائر في إنتاج الأغذية ومن النفايات الغذائية أمرا أساسيا. وتقدر المستويات الحالية لخسائر ما بعد الحصاد من الأغذية بنسبة ٤٠ في المائة. وينبغي أن تعمل منظمة الأغذية والزراعة على دراسة وتحديث هذه الأرقام. وعندها، ينبغي اتخاذ الإجراءات اللازمة على امتداد السلسلة الغذائية، بما في ذلك على مستوى المستهلكين، للحد من فضلات الطعام.

باء – المواد الكيميائية

١٠٧ – تستخدم الزراعة كلا من علم الأحياء والكيمياء لإنتاج المحاصيل. وتحتاج الزراعة إلى الحصول على المواد الكيميائية، ولكن استخدامها السليم أمر ضروري، كما هو الحال مع كل التكنولوجيات. ومن شأن دعم الإدارة المتكاملة للمحاصيل وأفضل الممارسات أن يكفل تطبيق المقدار المناسب في الوقت المناسب وبالطريقة الصحيحة.

١٠٨ – ويحتاج المزارعون خصوصا في البلدان النامية، إلى التنظيم والحملات الإعلامية والتدريب والتعليم المكرسين لتعلم الاستخدام السليم لمنتجات حماية المحاصيل والأسمدة.

١٠٩ – وينبغي تشجيع الوصول إلى المنتجات ذات الحجم المناسب والسعر المناسب، بالإضافة إلى أفضل الممارسات بشأن استخدامها، ومدى توافر المنتجات البديلة.

جيم – النقل

١١٠ – يوفر النقل، إذا ما تم تناوله بشكل صحيح، عددا من الفرص المربحة للعمل والحد من الفقر وتقليل التأثير البيئي. ولذلك، فإن الحاجة تمس إلى الاستثمار في الهياكل الأساسية – وخاصة الطرق والموانئ – لجعل الإمدادات متاحة للمزارعين والعمال والصناعة ولإتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق.

١١١ – ويجب إيلاء الأولوية لاتباع نهج الممرات، كالجهود المبذولة في أفريقيا للبناء انطلاقاً من الموانئ باتجاه الريف. ويجب إيلاء الأولوية للخيارات الأكثر مراعاة للبيئة. وينبغي بناء مرافق للنقل والتخزين في المناطق النامية للحد من خسائر ما بعد الحصاد ونفايات الأغذية.

دال – التعدين

١١٢ – يوفر التعدين مغذيات للمحاصيل، ومواد للمعدات، والهياكل الأساسية للاتصالات التي تحتاج إليها الزراعة. ويهيب المزارعون بالعاملين في مجال التعدين أن يعملوا على تكثيف جهودهم للتعاون مع المجتمعات المحلية، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمزارعين، واحترام جودة المياه المحلية واحتياجاتها، بما في ذلك لأغراض الاستخدام الزراعي.

١١٣ – وينبغي اتخاذ الإجراءات اللازمة، كلما كان ذلك ممكناً، للحد من آثار التعدين وأن تكون حماية التنوع البيولوجي جزءاً من أنشطة التعدين.

هاء – ممارسات الاستهلاك المستدام

١١٤ – ويتفق المزارعون مع مجموعة المنظمات غير الحكومية ويعتبرون الاستهلاك والإنتاج المستدامين بمثابة المسار الاستراتيجي نحو الازدهار، وأن يراعي تحقيقهما حدود النمو، ونظم دعم الحياة على الأرض.

١١٥ – ويجب أن يشمل الاستهلاك والإنتاج المستدامان الركائز الثلاث للتنمية المستدامة: الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

١١٦ – ومن الصعب في كثير من البلدان النامية، تنفيذ الممارسات المستدامة بسبب الافتقار إلى الموارد المالية والهياكل الأساسية والخدمات وإمكانية الوصول إلى العلوم والتكنولوجيا الملائمة. وهذا ما يمثل عائقا رئيسيا أمام القدرة التنافسية وعامل الربحية، والاستدامة في قطاع الزراعة. وتعد برامج التعليم والتدريب والإرشاد ضرورية لنقل المعلومات من المجتمع العلمي. وكما تمس الحاجة إلى تعزيز فرص الحصول على أدوات محسنة للتقليل من استخدام الموارد (مثل الري بالتنقيط)، وتيسير الحصول على برامج إعادة التدوير (مثل صنع الأسمدة من النفايات العضوية والغاز الحيوي).

١١٧ – وينبغي قيام منظمات المزارعين بإشراك المزارعين إشراكا مباشرا. وعندما تنظر الجهات المانحة في برامج الزراعة، يعتقد المزارعون بأن منظمات المزارعين هي في وضع أفضل من كثير من الهيئات الحكومية وغيرها من الهيئات للتأثير مباشرة على حياة وعمل المزارعين.

١١٨ – ويعتبر التصدي للخسائر الكبيرة في المحاصيل التي تحدث بعد الحصاد – كما هو مبين أعلاه – أمرا ضروريا. وهناك حاجة إلى التخزين السليم، ومؤشرات السوق، والنقل، والتجهيز – ومن المفارقات أن ذلك في كثير من الأحيان هو حال البلدان التي هي أعجز ما تكون عن تحمل تبديد الأغذية. وهكذا، فإن المزارعين أيضا بحاجة إلى تثقيف المستهلكين والمستعملين النهائيين بهذه المسألة. لأنه عندما تنقل الأغذية من الأرياف إلى المدن، فإن نسبة كبيرة منها تتحول هناك إلى نفايات.

واو – الروابط

١١٩ – فيما يتعلق بالروابط:

(أ) ينبغي تعزيز تقنيات الإدارة المستدامة للنظام بدلا من الاضطلاع بمشاريع إدارة محددة. ويشمل ذلك بالنسبة للمزارعين، الإدارة المتكاملة للمحاصيل والآفات وأفضل الممارسات في إنتاج الثروة الحيوانية التي تدعم نهجاً سليماً من الناحية الإيكولوجية؛

(ب) ينبغي التأكيد على أهمية المعلومات العلمية والتدريب وخدمات الإرشاد بالنسبة لاعتماد المزيد من تقنيات النظم المستدامة هذه؛

(ج) يجب تخفيض المستويات الحالية لخسائر ما بعد الحصاد من الأغذية، من خلال تحسين التخزين والنقل والتجهيز. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر الحد من نفايات الأغذية على المستوى المؤسسي والمستهلكين في مستطاع الجميع. ويربط هذا البند بين العديد من المواضيع، بما في ذلك النقل وإدارة النفايات والإنتاج والاستهلاك المستدامين؛

(د) وعلى الصعيد العالمي، تشمل قضايا إمدادات المياه وحفظها ونوعيتها جميع المواضيع والصناعات؛

(هـ) ولا تزال مجموعة المزارعين مهتمة بالآليات المتصلة بتحسين حياة صغار المزارعين وسبل عيشهم، وإنتاجهم المستدام. ويشجع المزارعون الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة على النظر في تكرار تأكيد بعض العناصر الرئيسية لنتائج الدورة السابعة عشرة للجنة، بما في ذلك ضرورة تبادل المعلومات عن الأسواق، والحاجة إلى البحث العلمي، ودور الائتمانات الصغرى. كما إن هناك حاجة لدعم المزارعات، بما في ذلك عن طريق الاعتراف بملكيتهن للأراضي.